

زبدة الأصول

[236] اقول: ما ذكره (ره) من عدم اثبات اللوازم والملزومات والملازمات بها بناءً على كونها من الأصول حق لا ريب فيه، إلا أنا نقول أنها لا تثبت بها حتى بناءً على الـ مارية، لما حققناه في محله من هذا الكتاب وشرنا إليه في أول قاعدة الفراغ والتجاوز، من عدم الدليل على حجية الامارات في مثبتاتها، وإنما تكون كذلك مع وجود قيدين فيها. احدهما: كون ذلك الشئ كاشفاً عن اللوازم والملزومات والملازمات ككشفه عن ذلك المؤدى نفسه نظير الخبر الحاكى. ثانيهما: ثبوت الاطلاق لدليل اعتباره من جميع الجهات ومع فقدهما أو احدهما لا يكون ذلك حجة في المثبتات، وفي أصالة الصحة كلا الركنين مختلان كما لا يخفى فلا يثبت بها اللوازم والملزومات والملازمات، حتى بناءً على اماريتها. وأما ما ذكره من المثال، فمن حيث عدم تعين المبيع بأصالة الصحة لا كلام فيه، ولكن ليس للورثة التصرف في مجموع المال للعلم الاجمالي بعدم كون المجموع ملكاً للمورث. ثم انه نقل الشيخ الاعظم (ره) انتصاراً لما اختاره من عدم حجية أصالة الصحة في مثبتاتها ما ذكره العلامة (ره) من الفرعين. احدهما: ما لو قال آجرتك كل شهر بدرهم. وقال المستاجر بل سنة بدينار قال ففي تقديم قول المستاجر نظر فان قدمنا قول المالك فالأقوى صحة العقد في الشهر الاول: وجه دلالة ذلك على ان مبناه عدم حجيتها في مثبتاتها، ما ذكره المحقق الثاني (ره) في جامع المقاصد من ان وجه النظر: ان المستاجر لما كان يدعى صحة الاجارة لان بناء العلامة على بطلان اجارة كل شهر بدرهم فيكون قوله موافقاً لأصالة الصحة، وحيث انه لا يثبت بها وقوع الاجارة على السنة لعدم كونه من اللوازم الشرعية المترتبة على صحة العقد، فصار ذلك منشئاً لتوقف العلامة في تقديم قول المستاجر. ثم ان المحقق الثاني ذكر وجهاً لافتاء العلامة بالصحة في الشهر الاول، وحيث انه غير مربوط بهذه المسألة فلا نتعرض له هنا. ثانيهما: ما ذكره بقوله وكذا الاشكال في تقديم قول المستاجر لو ادعى اجرة مدة